المحاضرة (1): ضبط المفاهيم والمصطلحات: الكلمة، الكلم، الكلام، القول، الجملة، النّظم التّركيب.

تمهيد: اعتمد النّحو العربيّ خلال مراحل تاريخه، عدّة اصطلاحات تمّ اعتمادها في التّعبير عن مستويات مختلفة من اللفظ، تشمل: الكلمة، والكلِم، والكلام، والقول، والجملة، والنّظم، والتّركيب. وتتقارب مفاهيم هذه الاصطلاحات لدرجة عدم إدراك الفوارق بينها، ما يجعلها تلتبس على طلبة الدّراسات اللّغويّة في أحايين كثيرة. وعلى هذا الأساس جاءت هذه المحاضرة الأولى من مادّة علم التّراكيب، لتقف على تحديد مفهوم كلّ مصطلح منها على حدة، وعلاقته بغيره من المصطلحات، إلى جانب تحديد أهمّ الفروق بينها؛ من خلال بيان ما يجمع بينها من صفات، وما يفرق بينها من هذه الصّفات.

أولا- الكَلِمة: عرّف النّحاة الكلمة بأنّها "لفظ مفرد دالٌّ على معنى بالوضع."[1] والمقصود بـــ (اللّفظ) هو الصّوت المشتمل على بعض الحروف، وهو جنس يشمل المهمل والمستعمل. وخرج باللّفظ هنا، ما يمكن أن يؤدّي معنى من دون أن يكون كلمة: كالخطّ، والرّمز، والإشارة. والمقصود بـــ (الإفراد) في اللفظ، هو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو: زيد، وعبد الله، وحضرموت وامرئ القيس، فإن أجزاءها إذا أفردت لا تدلّ على شيء مما تدلّ هي عليه، وبخلاف قولك: غلام زيد، فإنّ كلا من جزئيه وهما (الغلام، وزيد) دال على جزء معناه؛ فهذا يُسمَّى مركّبا لا مفردا. وخرج بالمفرد المركَّبُ الذي دلّ جزؤه على جزء معناه. والمقصود بـــ (الوضع) في المعنى هو ما اتُّفِق على دلالة معناه في العرف اللّغويّ؛ فخرج بالوضع المهمل؛ أي مالم يرد استعماله في كلام العرب أو المُرتَجلُ من الألفاظ.[2] واعتمد بهذا مفهوم الكلمة عند النّحاة في تحديده على أربع صفات، تشمل: اللفظ، والإفراد، والمعنى، والوضع. فاللفظ باعتبار اللغة منطوقة والكتابة منها شيء ثانويّ، وليست صفة لازمة، والإفراد باعتبار أنّ أولى حالات الكلمة في الاستعمال هي الإفراد ثمّ التّركيب، والمعنى

[1]- ينظر في هذا التّعريف: رضيّ الدّين الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دط. القاهرة: 1978، جامعة قاريونس، ج1، ص19-22. وابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20. القاهرة: 1980، دار مصر للطباعة، ج1، ص15. وأحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصّرف، تح: نصر الله عبد الرّحمن نصر الله، دط. مكتبة الرّشد، الرّياض: دت، ص12.

[2]- ينظر: رضيّ الدّين الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، ج1، ص19-26.

باعتبارها تُستخدّم للتّعبير عمّا في الوجود، والوضع؛ باعتبار أنّه لا معنى للكلمة من دون مواضعة أو اتّفاق بين أهل اللغة.

وقد عرّف جمال الدّين ابن هشام الكلمة (761هـ) بقوله: هي "قولٌ مفردٌ"[1] مقتصرا على صفتي (القول والإفراد) دون (اللفظ) و(الوضع) في تحديد مفهوم الكلمة، وقد تبعه في ذلك نور الدّين الأشمونيّ (900هـ) في شرحه ألفية ابن مالك.[2] وذهب ابن هشام في شرحه لهذا التّعريف إلى القول بأنّ: "المراد بـ (القول) هو اللفظ الدّال على معنى: كرجُل وفرس. والمراد بـ (اللفظ) هو الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دلّ على معنى، نحو: زيد. أم لم يدلّ، نحو: ديز (مقلوب زيد). وقد تبيّن أنّ كل قول لفظ ولا ينعكس. والمراد بـ (المفرد) هو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو: زيد؛ فإنّ أجزاءه، وهي: الزّاي، والياءُ، والدّال؛ إذا أفردت لا تدلّ على شيء ممّا يدلّ هو عليه بخلاف قولك: غلام زيد؛ فإنّ كلا من جزئيه وهما (الغلام) و(زيد) دال على جزء معناه؛ فهذا يُسمّى مركّبا لا مُفردا."[3] وعللّ ابن هشام سبب قصر تعريف الكلمة على صفتي (القول والإفراد) دون صفتي (اللفظ والوضع) بقوله: "فإنْ قُلْتَ: فلِمَ لم تشترط في الكلمة (الوضع) كما اشترط من قال: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد. قلت: إنّما احتاجوا إلى ذلك؛ لأخذهم اللفظ جنسا للكلمة، واللفظُ ينقسم إلى موضوع ومهمل؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع. ولمّا أخذت (القول) جنسا للكلمة وهو خاصّ بالموضوع، أغناني ذلك عن اشتراط الوضع. فإن قلت فلم عدلت عن (اللفظ) إلى (القول) قلت: لأنّ اللفظ جنس بعيد؛ لانطلاقه على المهمل والمستعمل -كما ذكرنا- والقولُ جنس لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النّظر."[4]

ومهما يكن من اختلاف بين النّحاة في تحديد مفهوم الكلمة؛ فإنّ كلا منها يتّفق على أنّ ما يُشترط في الكلمة إلى جانب (اللّفظ) و(المعنى) هو (الإفراد) سواء بالاستلزام أو التّطابق، كما في التّعريفين الأوّل والثّاني. وبهذا يدخل ضمن مفهوم الكلمة، كلُّ لفظ مشتمل على بعض الحروف، متصف بالإفراد دالٍّ على معنى، نحو قولك: زيدٌ، وعمر، وأحمدُ؛ فهي كلمات دالة في لغة العرب على ذوات. ونحو

---

[1]- جمال الدين ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط11. القاهرة: 1963، ص11.

[2]- ينظر: نور الدين الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1. القاهرة: 1998، دار الكتب العلمية، ج1، ص25.

[3]- جمال الدين ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصّدى، ص11.

[4]- المرجع نفسه، ص11-12.

قولك: مجتهد، وناجح، وموهوب؛ فهي كلمات دالّة على صفات. ونحو قولك: اجتهد، ونجح، ووَهَبَ؛ فهي كلمات دالّة على أحداث. ونحو قولك: و، وفي، وثمّ، وهلْ؛ فهي كلمات دالة على التّوالي على الإشراك أو الضمّ، والظّرفيّة، والتّرتيب، والاستفهام. وأقلُّ ما تكون عليه الكلمة هو حرف واحدٌ كما قال سيبويه (180هـ).[1] وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

وقد يخرج مفهوم الكلمة عن معناه الأصليّ الحقيقيّ إلى المعنى المجازيّ؛ فيراد بها الكلام، من باب تسمية الكلّ باسم الجزء؛ حيث يُطلَق الجزء (الكلمة) ويراد به الكلّ (الكلام) نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ﴾ [المؤمنون: 100] إشارة إلى قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: 99-100] ومثاله أيضا قولك: لا إله إلا الله كلمة التّوحيد، وألقى الرّئيس كلمةً، وكلمةٌ افتتاحيَّة. ولهذا كان ابن مالك قد قال:

وكلمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَم

أي يُقصد أو يُراد، كما جاء في شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك.[2]

ثانيا- الكلم: الكلِم عند النّحاة (ج كلمة) وهو "اسم جنس دال على الجمع، وهو ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفادت أم لم تُفد."[3] فالكلم المفيد نحو قولك مُخبرا: جاء أمر الله، والعدل أساس المُلك، والكلمة الطَّيبة صدقة. أمّا الكلم غير المفيد؛ فنحو قولك: إنْ قام زيد، والّذي يعطي ماله وظنّ عليّ محمّدا. ويتّضح من خلال هذا التّعريف أنّ ما يُشترَط في (الكلم) هو العدد لا أكثر ولا أقلّ؛ وبعبارة أخرى أنْ يتضمّن اللفظ ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفادت أم تفد؛ ولهذا لما كانت أقسام الكلم العربيّة ثلاثة (اسم) و(فعل) و(حرف) فقد جمعها سيبويه (180هـ) ضمن الباب الأوّل من كتابه (الكتاب) هذا النّوع من الجمع (اسم الجنس الجمعيّ) تحت عنوان (هذا باب علم ما الكلم من العربيّة) لتوفّر العدد في أقسامها. وقد تبعه في ذلك غيره من النّحاة المعاصرين أو المتأخِّرين، بما فيهم المبرِّد (285هـ) وابن السّراج (316هـ) وابن جنّي (395هـ) وابن مالك (672هـ) في منظومته التي يقول في مطلعها:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

---

[1]- عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، ط3. القاهرة: 1988، ج4، ص216.

[2]- ينظر: نور الدين الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص25.

[3]- ينظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، ج1، ص15.

ثالثا- الكلام: يختلف مفهوم الكلام في دلالته اللغويّة عن مفهومه في دلالته الاصطلاحيّة؛ فهو عند اللغويّين اسم لكلّ ما يُتكلّم به مُفيدا كان أو غير مُفِيد. أمّا عند النّحاة؛ فهو اللّفظ المفيد فائدة يحسن السّكوت عليها. و(اللّفظ) هنا هو جنس يشمل: الكلام، والكلمة، والكلم. ويشمل المهمل: كديز. والمستعمل: كعمرو. و(مفيد) أخرج المهمل. و(فائدة يحسن السّكوت عليها) أخرج الكلمة وبعض الكلم مما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر، ولم يحسن السّكوت عليه، نحو: إنْ قام زيد. ولا يتركَّب الكلام إلا من اسمين، نحو: زيد قائم. أو من فعل واسم، نحو: قام زيد. وقد يكون حاصلا تحقيقا أو تقديرا؛ ولهذا قال النّاظم:

كلامنا لفظ مفيد كاستقِــمْ

أي كفائدة (استقم) مع أنّ الكلام فيه حذف، وتقديره (استقم أنت).[1]

ويتّضح من خلال هذا التّعريف أنّ ما يُشترَط في الكلام هو الإفادة لا أكثر ولا أقلّ؛ فاللّفظ هنا هو كذلك الصّوت المشتمل على بعض الحروف، وهو جنس يشمل المهمل والمستعمل؛ فخرج بـــ (اللّفظ) هنا كذلك، ما يمكن أن يتضمّن فائدة من دون أن يكون كلاما: كالخطّ، والرّمز، والإشارة. وخرج بـــ (الإفادة) المهمل لأنّه لا يفيد من أصله، وخرج بـــ (الفائدة التي لا يحسن السّكوت عليها) ما يمكن أن يتضمّن من اللفظ فائدة من دون أن يحسن السّكوت عليها، نحو: إنْ قام زيد، والّذي يعطي ماله، وظنّ عليّ محمّدا... إلخ، ليقتصر مفهوم التّركيب على ما أفاد من اللفظ، فائدة يحسن السُّكوت عليها لا غير، نحو: ذهب عليّ، واستراح القوم، ولعلك مريض، وهات، وخذ، ونحوها. ويُقصدُ هنا بالفائدة التي يحسن السّكوت عليها، هو تمام الخبر لدى السّامع، تمامًا لا يكون معه انتظارٌ، لِمَا يُتمِّم معناه.

ويلتبس عادة مفهوم الكلام بمفهوم الكلِم، مع أنّ الفرق بينهما واضح بيّن، وإن كان بينهما عموم وخصوص -كما أشار إلى ذلك ابن هشام في شرح الألفيّة- فالكلم أعمّ من جهة المعنى؛ لأنّ يشمل المفيد وغير المفيد، وأخصّ من جهة اللّفظ؛ لِكونه لا ينطبق على المركَّب من كلمتين، فنحو: (زيد قام أبوه) كلام لوجود الفائدة، وكَلِم لوجود الثّلاثة. ونحو (قام زيد) كلام، وليس كَلِما لوجود الفائدة دون الثّلاثة، ونحو (إنْ قام زيد) بالعكس؛ أي كلِم وليس كلاما لوجود الثّلاثة دون الفائدة.[2] وبهذه العلاقة (علاقة العموم والخصوص) يمكن التّمييز بين الكلم والكلام كمستويين مختلفين من مستويات اللفظ.

---

[1]- ينظر: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص14.

[2]- ينظر: جمال الدين ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ج1، ص35-36.

رابعا- القول: القول عند النّحاة هو "اللّفظ الدّالّ على معنى؛ فهو أعمُّ من الكلام، والكلم، والكلمة عموما مطلقا.[1] ولهذا قال النّاظم:

كلامنا لفظ مفيد كاستقـــم واسم وفعل ثم حرف الكلم
واحدُه كلمة والقولُ عــم وكلمةٌ بها كلامٌ قد يُـــــؤَم

ووجه الصّحّة في هذا التّعريف، من أنّ القول (هو كلّ لفظ تضمّن معنى) قوله تعالى في قرآنه الكريم: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق: 18] حيث جعل الله الثّواب والعقاب، بحسب ما يصدر عن ابن آدم من أقوال، لا ما يصدر عنه من ألفاظها (أصواتها) لأنّ الأولى (الأقوال) هي من تتضمّن المعاني، أما الثّانية (الأصوات) فهي وسيلة لا غير، ولهذا لم يصح القول في هذه الآية (ما يلفظ من لفظ إلا لديه رقيب عتيد) فيدخل في الثّواب والعقاب، كلّ ما يصدر عن الإنسان من أصوات.

ويتّضح كذلك من خلال هذا التّعريف، أنّ ما يُشترَط في القول هو المعنى، والمعنى في حقيقته هو الاستعمال لا أكثر ولا أقل، فالكلمة تكون قولا بمجرّد استعمالها في لغة من اللغات، وكذلك الكلم والكلام؛ فإنّ كلا منها يعدّ بمثابة قول سواء أفاد أم لم يفد؛ لأنّها ممّا تتضمّن معنى الكلمة بالاستلزام والكلمة في حدّ ذاتها قول. ومنه فلفظة (كتاب) هي كلمة وقول في الوقت ذاته، ولفظة (إن تسافر غدًا) هي كلم وقول في الوقت ذاته، ولفظة (جاء عليّ) هي كلام وقول في الوقت ذاته كذلك.

خامسا- الجملة: يعدّ مصطلح الجملة في النّحو العربيّ من أكثر المصطلحات شيوعا لدى النّحاة. ويعود أوّل استعمال له إلى المبرّد (285هـ) في القرن الثّالث، الذي اعتمده للتّعبير عن علاقة القائمة بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، وما يلحق بالجملة من أحكام نحويّة: كالعطف، والإضافة والوصف، والحاليّة.[2] ثمّ تبعه في ذلك غيره من النّحاة المتأخّرين: كابن السّراج، وابن جنيّ والزّمخشريّ، وابن هشام في القرن الثّامن الذي عرّف الجملة بأنّها "عبارة عن الفعل وفاعله: كقام زيدٌ. والمبتدأ وخبره: كزيدٌ قائمٌ. وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرب اللصُ، وأقائمٌ الزّيدانِ، وكان زيدٌ قائماً، وظننتُه قائماً."[3] والذي عرّف النّحاة في ما بعدُ على أساسه الجملة، بأنّها "علاقة إسناديّة بين

---

[1]- جمال الدين ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دط. بيروت: دت، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ج1، ص36.

[2]- ينظر في هذا مثلا: باب الفاعل، وبَاب إذن، وباب ما يُعرَب من الأسماء وما يُبنَى، وباب مسائل من باب كان وباب إنّ في الجمع ...إلخ. من كتاب المقتضب للمبرّد.

[3]- جمال الدّين، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي، ط6. سوريا: 1985، دار الفكر، ص490.

اسمين أو اسم وفعل، تمّت الفائدة بها أم لم تَتِمْ."[1] ويشرح ابن هشام تعريفه للجملة، بعد أنْ ذكر أنّ بينها وبين الكلام عموم وخصوص، وأنكرا على الزّمخشريّ جعله الجملة مرادفا للكلام، بقوله: "وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين -كما يتوهّمه كثير من النّاس- وهو ظاهر قول صاحب المُفصَّل؛ فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام، قال: ويُسمّى جملة، والصّواب أنّها أعمُّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط، جملة الجواب، جملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس مفيدا فليس بكلام."[2] ولا يمكن بهذا عدّ الجملة مرادفة للكلام ولا العكس؛ لأنّها أعم من الكلام والكلام أخصُّ منها؛ إذ الكلام في اصطلاح النّحويين عبارة عمّا اجتمع فيه أمران هما اللّفظ والإفادة، أما الجملة فهي ما اجتمع فيها اللفظ والإسناد، سواء أفاد أم لم يفد هذا الإسناد.

وخلاصة ما ذهب إليه النّحاة في الفرق بين الجملة والكلام، أنّ بينهما عموم وخصوص؛ فالجملة أعمّ من الكلام؛ لأنّها تشمل المفيد وغير المفيد ممّا توفّر فيه شرط الإسناد، أمّا الكلام فلا ينطبق إلا على المفيد منه. "والجملة بهذا قد تكون مفيدة؛ فتسمّى كلاما، وقد تكون غير مفيدة؛ فتكون إذ ذاك عبارة عن علاقة إسنادية بين كلمتين، وكلّ كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى، فإذا أفادتا معنى يحسن السكوت عليه؛ كانتا جملة وكلاما، وإذا لم تفيدا كانتا جملة فحسب.[3] ويضاف إلى هذا أنّ "الجُملة بهذا أعمّ من الكَلام لصدقها بدُونهِ، وعدم صدقه بدُونها؛ فكلّ كلام جملة لوجُود التّركِيب الإسناديّ، ولا ينعكس؛ أي ليس كلّ جملة كلاما؛ لأنّه يُعتبر فيه الإفادة بخلافها."[4] هذا مجمل القول في الفرق بين الكلام والجملة.

سادسا- النّظم: يُعَدُّ عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) أوّل من استخدم مصطلح (النّظم) في ردّه على المعتزلة بشأن إعجاز القرآن الكريم، وهو المصطلح الذي اعتبر من خلاله أنّ القرآن الكريم معجز في نظمه لا في ألفاظه أو معانيه. والنّظم عنده يقع صفة للكلام؛ من حيث هو تعليق الكلم

---

[1]- ينظر: جمال الدّين ابن هشام، المباحث المُرضِية المتعلِّقة بمن الشرطية، ط1. بيروت: 1987، ص50. ومصطفى بن محمد سليم الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ط28. بيروت: 1993، المكتبة العصريّة، ص12.

[2]- جمال الدّين، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي، ط6. سوريا: 1985، دار الفكر، ص490.

[3]- ينظر: جمال الدّين ابن هشام، المباحث المُرضِية المتعلِّقة بمن الشرطية، ص52.

[4]- خالد الأزهريّ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تح: عبد الكريم مجاهد، ط1. بيروت: 1996، الرسالة، ص31.

بعضها ببعض من جهة، وتوخّي معاني النّحو من جهة ثانية. وفي ما يلي التّفصيل في هذين المَعنيَين عند عبد القاهر الجرجانيّ من خلال تحديده لمفهوم النّظم.

1- لغة: تدلّ مادّة (ن ظ م) في اللّغة على الجمع بين أجزاء الشّيء؛ فقد جاء في معجم مقاييس اللّغة: "النّونُ والظّاء والميمُ: أصلٌ يدلّ على تأليفِ شيءٍ وتأليفهِ، ونظمت الخرَز نظما، ونظمت الشّعر وغيرَه. والنِّظام: الخيط يجمع الخرَز. والنِّظامان من الضّبّ: كُشْيَتَانِ من جنبيْهِ، منظومان من أصل الذّنب إلى الأُذن."[1] وجاء في لسان العرب "النّظم: التّأليفُ، نظمه ينظمه نظماً ونظاماً، ونظّمه فانْتظم وتنظّم. ونظمْت اللؤلؤ؛ أي جمعته في السّلك، والتّنظيم مثله، ومنه نظمت الشّعر ونظّمته، ونظم الأمر على المثل. وكلّ شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعضٍ؛ فقد نظمته."[2] وتشترك كلّ من هذه المعاني الخاصّة بالنّظم في صفة الجمع؛ فنظم الخَرَز هو جمع فصوصها، والنّظام فيها هو ما يجمع هذه الفصوص من خيوط رفيعة، ونظم الشّعر هو جمع أبياته، والنِّظامان في الضّب هما شحمتان تجتمعان على طول جسده يمنة ويسرة من الذّنب إلى الأذن، ونظم اللؤلؤ هو جمعها في سلك، وكلُّ ما يُنْظَمُ من الأشياء، يقوم على الجمع بينها.

2- اصطلاحا: لا يختلف مفهوم النّظم في دلالته الاصطلاحيّة عند عبد القاهر الجرجانيّ، عن مفهومه في دلالته اللغويّة؛ من حيث هو دال على الجمع، إلا من جهة اختصاصه بالكلام، وإنْ كان عبد القاهر الجرجاني قد عرّف النّظم بأنّه توخّي معاني النّحو في الكلام، وهذا في قوله: "اعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت؛ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك؛ فلا تخلّ بشيء منها."[3] وهذا لأنّه لا سبيل إلى جمع كلماته ونظمها على الوجه الذي يُعرَفُ فيه بالنّظم، إلا عن طريق النّحو الذي هو عماد اللغة كلّها.

وإذا ما نظرنا حقيقة إلى معنى النّظم في توخّي معنى النّحو، وجدناه لا يخرج عن مفهومه اللغويّ الدّال على الجمع، من حيث هو جمع لألفاظ اللغة وفقا لما يقتضيه نحوها؛ وهذا لأنّه لا سبيل

---

[1]- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دط. دب: 1979، دار الفكر، ج5، ص443.

[2]- أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1414، دار صادر، ج12، ص428-578.

[3]- أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، ط3. القاهرة: 1992، مطبعة المدنيّ بالقاهرة، ج1، ص81.

إلى توخّي معاني النّحو في لغة من اللغات، سوى الجمع بين ألفاظها. وهو ما أشار إليه عبد القاهر الجرجانيّ، قبل أن يعتبر النّظم في حدّ ذاته توخّيا لمعاني النّحو، حيث قال: "واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشّكّ، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتّى يَعْلق بعضُها ببعض، ويُبْنَى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من النّاس."[1] ليخلص بعدها عبد القاهر الجرجاني في الأخير، إلى أنّ النّظم والنّحو شيئان متلازمان، مشبّها طالب النّظم في غير النّحو، وبالتّحديد طالب إعجاز نظم القرآن في غير النّحو، بمن يكذب نفسه طامعا في صدقها، أو مخادع إيّاها؛ حيث قال: "فإذا ثبت الآن، أن لا شك ولا مريّة في أن ليس النّظم شيئا غير توخي معاني النّحو وأحكامه، فيما بين معاني الكلم، ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن، إذا هو لم يطلبه في معاني النّحو وأحكامه ووجوه وفروقه، ولم يعلم أنّها معدنه ومعانه وموضعه ومكانه، وأنّه لا مستنبط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها، غار نفسه بالكاذب من الطّمع، ومُسلّمٌ لها إلى الخُدع، وأنّه إن أبى أن يكون فيها، كان قد أبى أن يكون القرآن معجزا بنظمه ولزمه أن يُثبت شيئا آخر يكون معجزا به، وأن يلحق بأصحاب الصَّرفة؛ فيدفع الإعجاز من أصله وهذا تقريرٌ لا يدفعه إلا معاند يُعدُّ الرّجوع عن باطل قد اعتقده عجزا، والثّبات عليه من بعد لزوم الحجّة جلدا، ومن وضع نفسه في هذه المنزلة كان قد باعدها من الإنسانيّة، ونسأل الله تعالى العصمة والتّوفيق."[2]

وخلاصة القول في تحديد مفهوم النّظم عند عبد القاهر الجرجانيّ، أنّ النّظم هو الجمع بين ألفاظ اللغة، وفقا لما يقتضيه نحوها، أو بعبارة أخرى هو القصدُ في جمع ألفاظها على نحو مخصوص: كالتّقديم والتّأخير، والحذف والزّيادة، والإيجاز والإطناب، ونحوها.

سادسا- التّركيب: يعدّ التّركيب أحد الإجراءات الّتي يعتمدها متحدّث اللّغة في إنشاء الكلام؛ بقصد الإفادة. ويختلف مفهوم التّركيب في اللغة عن مفهومه في الاصطلاح؛ فهو في اللغة يدل على علو الشّيء على الشّيء أو الاستعلاء. أمّا في الاصطلاح فهو يدلّ على ضمّ الكلم بعضها إلى بعض بقصد الإفادة. كما يختلف مفهوم التّركيب في الكلمة عن التّركيب في اللغة عموما، فهو في الكلمة

---

[1]- أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، ط3. القاهرة: 1992، مطبعة المدنيّ بالقاهرة، ج1، ص51.

[2]- أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، كتاب دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، ط3. القاهرة: 1992، مطبعة المدنيّ بالقاهرة، ج2، ص526.

مركّبة؛ يعني ضمّ كلمة إلى كلمة بقصد جعلهما اسما واحدا، أمّا في عموم اللغة فهو يدلّ على ضمّ كلمة إلى كلمة بقصد الإفادة. وفي ما يلي التّفصيل في هذه المعاني التي يأخذها مفهوم التّركيب في اللغة والاصطلاح معا.

1- لغة: تدلّ مادّة (ر ك ب) في معاجم اللّغة على كلّ علوّ للشّيء على الشّيء، فكلّ شيء علا شيئا فقد ركِبه، وقد جاء في معجم مقاييس اللّغة، أنّ "الرّاء والكاف والباء، أصل واحد مطّرد مُنقَاس وهو علوّ شيء شيئًا."[1] وجاء في لسان العرب "كلّ شيء علا شيئًا: فقد ركبَه... وتراكب السّحاب وتراكم: صار بعضُه فوق بعض."[2] ولم يخرج بهذا مفهوم التّركيب في اللغة عن معنى العلو أو الاستعلاء بين شيئين أو أكثر، وهو في الاصطلاح يمكن أن يشترك مع هذا المعنى اللغويّ على الرّغم مما بينهما من تباعد، في مجيء الكلم بعضه إثر بعض في التّركيب، بما يشبه مجيء المُركَّب مع غيره واحدا بعد الآخر في الاعتلاء. وبعبارة أخرى يمكن أن نعتبر شرط التّركيب في اللغة، وهو وجود شيئين يعلو فيهما أحدهما على الآخر، مشتركا بين المفهوم اللغويّ والمفهوم الاصطلاحيّ؛ باعتبار أن التركيب في اللغة كذلك، يشترط كلمتين تلي فيهما الواحدة الأخرى وهذا وجه القرابة بين المعنيين اللغويّ والاصطلاحيّ كما سيأتي بيانه.

2- اصطلاحا: أخذ مفهوم التّركيب حيّزا أكبر في الدّراسات النّحويّة القديمة والحديثة، لأهمّيته بالنّسبة لدراسة مختلف الظّواهر المرتبط بالكلام عموما: كالتّقديم والتّأخير، والزّيادة والحذف، والإيجاز والإطناب وغيرها من الظّواهر المرتبطة بهذا المستوى من اللغة. وقد عرّف ابن السّراج (316هـ) التّركيب بقوله: "التّركيب إنّما هو ضمّ مفرد إلى مفرد."[3] وعرّفه شهاب الدّين الأندلسيّ (860هـ) بقوله: "حدُّ التّركيب: ضمُّ كلمةٍ إلى مثلِها فأكثر."[4] وعرّفه أبو البقاء العكبريّ (616هـ) بشكل يقتصر فيه مفهوم التّركيب على الكلمة المركّبة اسما، بقوله: "وأمَّا التَّرْكِيب ففرع على الإِفْرَاد؛ لأنَّه ضَمٌّ مُفْرد

---

[1]- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دط. دب: 1979، دار الفكر، ج2، ص432.

[2]- أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1414، دار صادر، ج1، ص428-432.

[3]- أبو بكر محمّد بن السّريّ بن سهل النّحويّ المعروف بابن السّراج، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، دط. بيروت: دت، مؤسّسة الرّسالة، ج2، ص111.

[4]- شهاب الدّين الأندلسيّ أحمد بن محمّد بن محمّد البجائي الأُبّذيّ، الحدود في علم النّحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، دط. المملكة العربيّة السّعوديّة: 2001، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، ص435.

إِلَى مُفْرد على قصد جَعلِهمَا اسْما لشَيْء وَاحِد."[1] وعرّفه مصطفى الغلاييني في كتابه (جامع الدّروس العربيّة) بشكل يقتصر فيه مفهوم التّركيب، على مجمل التّراكيب اللغويّة التي ينطبق عليها مفهوم التّركيب، دون غيرها من الكلمات المركّبة اسما أو حرفا، وهذا في قوله "المُرَكَّب قولٌ مؤلَّفٌ من كلمتين أو أكثرَ لفائدة، سواءٌ أكانت الفائدةُ تامّةً، مثلُ: النّجاةُ في الصّدق. أم ناقصة، مثل: نورُ الشَّمس والإنسانيّة الفاضلة، وإنْ تُتْقِن عَمَلَك."[2] وهذا لأنّ الأساس في التّركيب هو الإفادة؛ فخرج بذلك ما يمكن أن يُركَّب في اللغة من كلمتين، من دون أن يفيد: كالأسماء أو الحروف المُركّبة في العربيّة مثلا. وهذا لأنّ الكلمة تكون قبل تركيبها مع غيرها مستقلّة بمعناها؛ فإذا رُكِّبت مع غيرها وأفادت معنى جديدا؛ فهي تركيب، أمّا إذا رُكِّبت مع غيرها ولم تُفِدْ معنى جديدا؛ فهي كلمة مُركَّبة، والأولى نحو: جاء زيد وانتصر الحقّ، وستُحرَّر فلسطينُ، وعليٌّ ناجح، وفاطمة متخرِّجة، وزيارة المريض، وعلم الغيب والحمَامات البيضاء، والأيادي النّاعمة. والثّانية، نحو: عبد الله، وعبد المطّلب، وعبد مناف، وابن ماجه، وجاد المولى (اسم علم) وتأبّط شرا، وشاب قرناهُ. وبعبارة أخرى يمكن تعريف التّركيب في الاصطلاح على أنّه ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإفادة، سواء كانت هذه الإفادة تامّة أو ناقصة.

ويلتبس عادة مفهوم التّركيب مع مفهوم الجملة، باعتبار أنّ كلا منهما يقوم على التّركيب، إلا أنّ الفرق بينهما يكمن كذلك في العموم والخصوص. فالتّركيب أعمّ من الجملة؛ لانطباقه على ما تضمن من اللفظ علاقة إسناديّة أو لم يتضمّن، أو بعبارة أخرى لانطباقه على ما اشتمل على كلمتين، تحقّق فيهما الإسناد أم غيرُه. نحو: جاء زيد، وانتصر الحقّ، وستُحرَّر فلسطينُ، وعليٌّ ناجح، وفاطمة متخرِّجة، وزيارة المريض، وعلم الغيب، والحمَامات البيضاء، والأيادي النّاعمة. والجملة أخصّ منه لانطباقها على ما تحقّق في الإسناد لا غير، نحو: جاء زيد، وانتصر الحقّ، وستُحرَّر فلسطينُ، وعليٌّ ناجح، وفاطمة متخرِّجة. وبهذا يتّضح أنّ كلّ جملة هي تركيب، ولا يصحّ العكس؛ أي ليس كل تركيب هو جملة؛ لاشتراط الجملة الإسناد، وعدم اشتراط التّركيب هذه العلاقة.

وخلاصة القول في مجمل هذه الإصلاحات النّحويّة التي اعتمدها النّحاة في التّعبير عن مستويات مختلفة من اللفظ، أنّ ما يجمع بينها في اللغة، هي صفة اللفظ؛ باعتبارها سمة أو صفة مشتركة بين كلّ منها، سواء بالتّطابق كما في: الكلمة والقول. أو بالاستلزام كما في: الكلم، والكلام، والجملة، والنّظم

---

[1]– أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، اللّباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النّبهان، دمشق: 1995، ط1. دار الفكر، ج1، ص505.

[2]– مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ط28. بيروت: 1993، المكتبة العصريّة، ص12.

والتّركيب. غير أنّ ما يميّز بينها هي السّمة أو الصّفة الفارقة بين كلّ منها، والتي هي الإفراد في الكلمة، والعدد في الكلم (ثلاثة فأكثر) والإفادة في الكلام، والمعنى في القول، والإسناد في الجملة والمعاني النّحويّة في النّظم، وأخيرا العدد كذلك في التّركيب (اثنين فأكثر). والجدول الآتي يُوضّح هذه العلاقة:

المصطلح النّحويّ	الصّفة المشتركة	الصّفة الفارقة (الشّرط)
الكلمة	الذّات	الإفراد
الكلم		العدد (ثلاثة فأكثر)
الكلام		الإفادة
القول		المعنى
الجملة		الإسناد
النّظم		المعاني النّحويّة
التّركيب		العدد (اثنين فأكثر)